المنتدى العربي للمرأة العاملة

تحت عنوان

" التمكين من منظور التنمية المستدامة "

(القاهرة، جمهورية مصر العربية | 06 - 07 نوفمبر 2019)

عرض قطري

" المرأة الليبية والتنمية المستدامة

تجربة دولة ليبيا "

إعداد

الأستاذة / نعيمة عاشور

مدير الإدارة القانونية

وزارة العمل والتأهيل

عضو لجنة شؤون عمل المرأة العربية

المرأة الليبية والتنمية المستدامة

** مقدمة

يرتكز موضـــوع هذه الورقة على دور المرأة الليبية في تحقيق التنمية المســتدامة في ليبيا .

أصبح الاهتمام بدور المرأة في البرامج التنموية جزء أساسياً في التنمية الاقتصادية إلا إن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور يتوقف على نظرة المجتمع إليها ، والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع وما مدى تمتعها بحقوقها وخاصـــة حقها في التعليم والتدريب للولوج في بيئة الأعمال ومن ثم تمكنها من القيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع .

المرأة الليبية في التشريعات الوطنية

** تعتبر ليبيا دولة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق والقضاء على كافة أشــكال التمييز وإدماج حقوق المرأة في الســياســات العامة والبرامج التنموية والتشريعات الليبية في العموم تساوى بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات إلا فيما يتعلق بطبيعة المرأة كأنثى أو تحدده الشريعة الإسلامية .

** قانون علاقات العمل رقم 12 لســنة 2010م الذي نص على أنه لا يجوز تشــغيل النساء في الأعمال الشاقة والخطرة ولا يجوز تشغيلهم أكثر من 48 ساعة في الأسبوع بما في ذلك ساعات العمل الإضافية ، وقد سوي بين الرجال والنساء في المقابل المالي للعمل الواحد .

** قانون الضــمان الاجتماعي رقم 13 لســنة 1981م وهو أحد التشــريعات الداعمة للمســـاواة في الحقوق بين الجنســـيين وقد أعطت هذه التشـــريعات للمرأة بحكم طبيعتها الأنثوية بعض الحقوق الخاصــة بها مثل إجازة العمل مدتها شـهر كامل قبل موعد ولادتها وإجازة الوضـع لمدة ثلاثة أشـهر وحقها في إرضـاع طفلها بما لا يقل عن سـاعة من دوام علمها لمدة أربعة وعشـــرون شـــهر من تاريخ الولادة ، وألزمت جهات العمل بفتح دور حضانة لأطفال النساء العاملات داخل مواقع العمل .

** انضمت ليبيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1989م وأبدت في ذلك الوقت تحفظاتها على المادتين 2 و 16 فيما يتعلق بالحقوق والمسؤوليات في الزواج والطلاق والأبوة على أساس وجوب تطبيق هاتين المادتين من دون المساس بالشريعة الإسلامية وقد قدمت تحفظا أخر عام 1995 م معلنة أنه لا يمكن لأي جانب من جوانب الانضمام أن يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية .

** وفي يونيو 2004م أصبحت ليبيا أول بلد عربي وقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الرغم من تحفظاتها حول أجزاء منها وكانت ليبيا من بين دول عربية وقعت اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور .

أولا :- تعليم وتدريب المرأة

** انطلاقاً من أهمية التعليم والتدريب للمرأة فقد أولت ليبيا اهتمامها بهذا الجانب وسعت لتتلاءم مخرجاته مع تطلعات الدولة من الناحية الاقتصادية ، باعتبار التعليم عامل أساسي لمساعدة المرأة في اتخاذ القرارات وجعلها مرشحة للعمل بقوة .

** وقد حققت المرأة جملة من المكاسب التعليمية وكانت أبرز المساهمين والمشاركين في البرامج التنموية وتشهد بذلك تقارير التنمية البشرية الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1990م ، ولدور أكثر فاعلية للمرأة الليبية في الواقع الاجتماعي وإفساح المجال لدفعها للعمل كان لا بد من دعم المؤسسات المجتمعية كي تسهم بدفع المرأة للانخراط في برامج التأهيل والتدريب وتذليل كافة الصعوبات أمامها من خلال تقديم التسهيلات لها والعمل على زيادة الإنفاق الحكومي على برامج التدريب والتأهيل المتنوعة وصقل المهارات الفنية للمشاركة في التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، وما زالت الحكومة تسعي في تمكين المرأة من خلال النهوض بتعليمها وتدريبها .

ثانياً :- تمكين المرأة سياسياً

** أن مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام والسلطة التشريعية وفي مواقع صنع القرار تعد هدفاً من أهداف التنمية الاجتماعية . لذا فأن برنامج تمكينها يتطلب تضافر الجهود من أجل مشاركة فاعلة للنساء في الحياة السياسية لتتولي المناصب القيادية ومواقع

صـنع القرار التمثيلية أو التنفيذية ... فقد شـاركت المرأة بشـكل فاعل في الانتخابات بعد الثورة وتعددت صـور مشـاركتها حيث كن ناخبات ومرشـحات وقد تحصـلت على نسـبة 16% من مقاعد المؤتمر الوطني وفي لجنة صياغة الدستور كانت النسبة 10% واعتبر هذا انجاز مرحلي يحتاج إلى جهود أكثر لتعزيزه بالإضـافة إلى شـغلها لمنصـب تنفيذي وزير دولة ، وقاضي بالسلطة القضائية .

ثالثا :- تمكين المرأة اقتصادياً

** الهدف من تمكين المرأة اقتصـادياً هو المسـاهمة في إدماج المرأة في برامج التنمية وتمكينها من المشـاركة في مختلف المجالات ولتحقيق هذا الهدف قام المجلس الرئاسـي بإنشاء مكتب لدعم وتمكين المرأة بهيكلة الإداري بالإضافة إلى إنشاء مكاتب لدعم وتمكين المرأة في عدد من الوزارات والهيئات بهدف خلق نسـاء متمكنات لتولى مناصـب قيادية وإقحـامهن في ريـادة الأعمـال ، وعلى الرغم من المحـاولات التي تبـذل في تمكين المرأة اقتصـاديا إلا أن بناء قدراتها وتعزيز مشـاركتها في عملية التنمية يحتاج إلى جهود تنموية جادة وفاعلـة من قبل كافة الشركاء (الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) وهذه الجهود تدعم طموح المرأة لتحقيق الاسـتقرار في العمل والنجاح كرائدات أعمال وتسـهيل إيجاد فرص عمل أكثر استدامة وأيضاً تحسين بيئة عمل المرأة .

** وتمكين المرأة اقتصـادياً من أولويات البرامج التنموية لخلق تنمية مسـتدامة لتعزيز الفرص الاقتصـادية أمام السـيدات لدعم مشـاريعهن وذلك بإقامة دورات خاصـة لهن لمساعدتهن على البدء في تنفيذ المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر .

** وتبنت وزارة العمل والتـأهيل تفعيل دور مراكز تـدريب المرأة بكـافـة البلـديـات لمسـاعدة الباحثات عن العمل في تلقى دورات فنية متنوعة بهدف خلق فرص عمل لهن بالتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة العامة والخاصـة ((الاقتصـاد ، الشؤون الاجتماعية ، الضـمان الاجتماعي ، وحاضـنات الأعمال)) ومن خلال مشـاركة صـندوق التسـهيلات المالية التابع للوزارة في البرامج التدريبية التي يقيمها بالتعاون مع بعض المؤسـسـات الدولية الداعمة للتنمية الاقتصـادية فقد تم التركيز على تخصـيص نسـبة 30 % لتدريب المرأة من مجموع الدورات التدريبية وتتضـمن هذه الدورات التدريب في عدة مجالات منها ريادة الاعمال والحاضـنات الاقتصـادية للأسر المنتجة ، ويسعى الصندوق إلى توفير مصـادر التمويل لتنفيذ برامجه المدرة للدخل للباحثين عن العمل والذي تشـكل المرأة جزء

منهم ، وتستهدف أيضا هذه البرامج النساء ذوات الإعاقة لتمكينهن اقتصاديا بما يتلاءم وقدراتهن .

** وتهدف استراتيجية تمكين المرأة بوزارة العمل والتأهيل وتمكين المرأة بإداراتها ومكاتبها وقد تم تكليف عدد خمسة سيدات بمهام إدارة إدارات ومكاتب الوزارة وإلى تدريب وتأهيل الموظفات في مؤسسات الدولة في العديد من البرامج الأساسية من تطوير الذات وفي الإدارة والقيادة لخلق قيادات نسائية لتولى المناصب القيادية والإدارية في قطاعات العمل المختلفة .

** وحول مشاركة المرأة في سوق العمل من الممكن هنا الاستدلال بأخر تقرير صادر عن قطاع العمل والذي تم إرسال نسخة منه إلى منظمة العمل الدولية خلال سنة 2010م والمتعلق بسوق العمل الليبي بصفة عامة (تفوق مشاركة المرأة في القوى العاملة في ليبيا مثيلاتها في المنطقة العربية حيث بلغت نسبة مشاركتها عام 2010 م نحو 36% في حين بلغت هذه النسبة في المتوسط 28 % في المنطقة العربية نفس العام) (انتهي الاقتباس).

** وفي العموم جميع برامج وخطط التدريب التي يتم اعتمادها في الوزارة ، وكذلك الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة وبعيدة الأجل لغرض خلق فرص العمل تستهدف الجنسين بدون استثناء .

** وقد أعطت الحرب في ليبيا دافعاً قوياً للعديد من النساء ليكن سيدات انفسهن وصاحبات أعمال في مجالات مختلفة ويحقق إنجازات ونجاحات ومنهن من اقتحمن مهن الرجال ومن تحدت نظرة الناس إليها وكافحت من أجل عائلتها وتحقيق ذاتها وقد استطاعت العديد من النساء كسر حاجز الصورة النمطية التي ارتبطت بالمرأة الليبية .

** إن المرأة الليبية واصلت مشاركاتها وقدمت اسهامات جديرة بالثقة في برنامج بناء الدولة وأظهرت إصراراً ومثابرة ليصبح دورها الان بالغ الأهمية في الجهود الرامية إلى صنع السلام وأن المرأة الليبية باتت مهيأة للمشاركة أيضاً في النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة .

" السلام عليكم "

ممثلة وزارة العمل والتأهيل

(دولة ليبيا)